

ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر

- دراسة من منظور السياسات العامة -

Promoting Startups in Algeria - A study from a public policy perspective -

خليل زغدي¹¹ جامعة الوادي (الجزائر)، zeghdi-khalil@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: سبتمبر/2025

تاريخ القبول: 2025/05/22

تاريخ الإرسال: 2025/01/16

الملخص:

لقد أفرزت التحولات الجديدة في منظومة التسيير العمومي الجديد بالجزائر عديد التوجهات، الرامية إلى الارتقاء بمختلف المجالات التنموية، حيث أصبحت كثيرا من الدول تعول على المؤسسات الناشئة كفاعل داعم للاقتصاد، حيث تسهم هذه المؤسسات في تنمية الاقتصاد المحلي ولوطني وتزيد من تفعيل البرامج الاجتماعية ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية.

المؤسسات الناشئة إذن هي تلك الآلية التي يهتم صانع القرار في الجزائر بترقيتها نظرا لأهمية دورها على المستويين المحلي والوطني، وهذا الاهتمام الرسمي يعود إلى قناعة السلطة بمحورية دور هذا الفاعل في المجال التنموي، إذا لا يمكن تجسيد هذا التوجه ما لم تتوفر جملة السياسات العامة في شكل متطلبات وتسهيلات والتي تركز المبدأ التعاوني بين هاته الآلية وبين الجماعات المحلية، هذا ما سوف نبينه من خلال هذه الورقة البحثية، التي سنخرج من خلالها إلى جهود الجزائر في تطوير المؤسسات الناشئة ومشاريعها المبتكرة الجديدة وعرض ما جاء به قانون المالية 2025 من خلال تعديلات تأتي في إطار سياق رؤية الجزائر لتعزيز اقتصاد المعرفة ودعم تنوعه ومستدامته.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الناشئة، السياسات العامة، التنمية الاجتماعية، قانون المالية 2025، الجزائر.

Abstract:

The new transformations in the new public management system have produced many trends aimed at advancing various development fields, as many countries have come to rely on local administration as a supporting actor for emerging projects. Start-ups are therefore the mechanism that decision-makers in Algeria are interested in promoting due to the importance of their role. This official interest is due to the authorities' conviction of the centrality of the role of this actor in the development field, if this trend cannot be embodied unless a set of public policies are available in the form of requirements and facilities that enshrine the cooperative principle between this mechanism and local communities, this is what we will show through this research paper, through which we will touch on Algeria's efforts to develop emerging institutions and their new innovative projects and present what the 2025 Finance

Law has provided through amendments that come within the context of Algeria's vision to enhance the knowledge economy and support its diversity and sustainability.

KEY, Public Policies , **WORDS:** Start-up Social development, Finance Law 2025, Algeria.

مقدمة

يعد مطلب تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها هدفا أساسيا للكثير من المتدخلين الرسميين والغير الرسميين، لاسيما في المجال الاقتصادي، إذا لا يمكن الوصول إلى هذه الغاية ما لم تتوفر حزمة من الإجراءات والآليات التي تقرها السلطة وتضعها حيز التنفيذ على المستوى القطاعي وكذا المحلي، بما يحقق نهضة إقتصادية وطنية .

إنطلاقا من هذا، عكفت السلطة الجزائرية مؤخرا إلى تبني توجه حديث يزيد من فاعلية مختلف المشاريع الناشئة والمبتكرة، من خلال تقديم التسهيلات المناسبة لأصحابها بغية توسيع نشاطها وترقية مواردها الذاتية و تنويع منتجاتها في إطار تكريس المبدأ التعاوني في الحياة الاقتصادية على المستوى المحلي وكذا الوطني، في إطار دعم برامج التنمية الاجتماعية، هذا ماسوف نبينها من خلال هذه الدراسة.

1- إشكالية البحث :

من خلال ما تم ذكره آنفا، يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن أن تسهم سياسات ترقية المؤسسات الناشئة في دعم الاقتصاد الوطني بالجزائر ؟

2- الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم المؤسسات الناشئة ؟

- ما هي مضامين التوجهات الجديدة لتنمية المؤسسات الناشئة بالجزائر ؟

- كيف تدعم برامج ترقية المؤسسات الناشئة في تنمية المجال الاقتصادي في الجزائر ؟

- ماهي أهم التعديلات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2025 لترقية المؤسسات الناشئة؟

3- منهج الدراسة :

إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التحليلي، الذي نهدف من خلاله إلى تحليل بعض النصوص القانونية ذات الصلة بالتوجهات الجديدة الخاصة بترقية المشاريع الناشئة بالجزائر، وفق تفسيرات موضوعية وهذا بالنظر إلى الواقع .

4- أهداف الدراسة :

- معرفة خلفيات التوجه نحو تفعيل دور المؤسسات الناشئة بالجزائر .

- التعرف على المضامين الجديدة في مجال ترقية المشاريع الناشئة من حيث الإجراءات والتدابير المتبعة في ذلك.

- تحليل التعديلات الجديدة التي جاء بها قانون المالية 2025 في ما يتعلق بترقية نشاط المؤسسات الناشئة الداعم للإقتصاد الوطني.

5- خطة الدراسة :

يمكن أن يقسم البحث على النحو التالي :

أولا : المنطلقات الفكرية للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

ثانيا: سياسات ترقية مجالي التعاون والتمويل للمؤسسة الناشئة.

ثالثا: إجراءات تفعيل مجالي التكوين وتحسين الجودة للمؤسسة الناشئة .

رابعا: السياسات الجديدة بقانون المالية 2025 لتنمية المؤسسات الناشئة .

أولا : المنطلقات الفكرية للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

نبين من خلال هذا الجانب الأسس التي تركز عليها المؤسسات الناشئة بالجزائر، وهذا إنطلاقا من عرضنا للجوانب المفاهيمية لهذه الورقة العلمية .

أ- تعريف المؤسسات الناشئة:

تنشأ أغلب المشروعات من فكرة مبدئية إما أن يأتي بها أحد العملاء أو تخرج من داخل المؤسسة، وعادة ما تتزاحم مثل تلك الأفكار بحيث تفوق الموارد المتاحة لها أو التمويل المتاح لها إلى أن تتحول على أرض الواقع الى مشروعات فاعلة.¹ وهذا فيه إشارة واضحة إلى أن المشاريع الناشئة تنشأ من أفكار مبدئية قابلة للتجسيد و من ثم ترجمتها في الواقع وفق الموارد المتاحة،

إذن تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة start-up تتكون من جزأين "star" وهو ما يشير الى فكرة الانطلاق، و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي، كما أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو القطاع أو مجال نشاطها.²

يتبين لنا من خلال هذا التعريف أن المؤسسة الناشئة هي تلك الكيان الفتى الذي يحمل أفكار لتطبيقها في إنتاج خدمات أو منتجات في مجالات معينة، تدعم التنمية في إطارها المحلي والقطاعي، بحث يتوجب على الدولة مرافقة ودعم هذا الجهاز الفاعل من خلال وضع إطار قانوني وتدابير من

شأنها أن تسهل من دوره التشاركي في دفع عجلة التنمية.

ويوضح هذا المخطط مسار تطور المؤسسة الناشئة منذ بدايتها إلى مرحلة الريادة :



منحنى تطور المؤسسة الناشئة "startup"³

نلاحظ من خلال هذا المنحنى مستويات متباينة لتطور المؤسسة الناشئة، بحيث تكون في مرحلة الولادة مستقرة ثم تزيد فاعليتها وهي مرحلة البروز والحماس وإثبات الوجود في المجال الذي تمارس به نشاطها، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحد من هذا النمو فتبدأ بالنزول إلى مستويات منخفضة، ثم تستقر في هذا المستوى، حينها تبدأ بمراجعة بعض الأدوات التي تقوم بها، وهنا يكمن دور المرافقة التي تلقاها من طرف الدولة، فتنتقل من جديد في الصعود، وهنا يبرز دورها الحقيقي في دعم التنمية، وتظهر معالمها كجهاز حقيقي ينافس المؤسسات الأخرى في مجال نشاطها.

تشكل المؤسسات الناشئة فاعلا أساسيا من أجل تطوير وبناء حلول ذكية تضيء أكثر حداثة وأكثر فعالية في تسيير المرافق العامة المحلية الجوارية وبالتالي هي ساحة كبيرة للجماعات المحلية من أجل عصنة وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطن، في إطار التنمية المحلية المستدامة وتحديث العمل المحلي وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتعزيز الديمقراطية التشاركية.⁴

إنطلاقا من هذا يمكن أن نقترح تعريفا للمؤسسة الناشئة، بأنها تلك التنظيم الحديث النشأة في مجال الأعمال، تمارس نشاطها بإمكانيات محدودة، تسعى إلى الريادة وتحقيق التفوق في إنتاجها وخدماتها، معتمدة على المتطلبات التكنولوجية في نشاطاتها، معولة على دعم الجهات الحكومية على

المستويات الوطنية والمحلية، وهذا باعتبارها من أهم آليات تنمية الاقتصاد المحلي، وهذا التوجه تبنته عديد الدول، والجزائر تنادي بتكريس هذا الطرح في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على جميع الأصعدة.

ب-دوافع تنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تضمن المرسوم التنفيذي 254/20 إستحداث لجنة وطنية متخصصة في منح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر من المؤسسات والمشاريع، وتمكينها من الاستفادة من آليات الدعم، نظير الإسهامات التي تقدمها للإقتصاد الوطني والمجتمع والبحث العلمي.⁵

يتبين لن من خلال هذا النص القانوني أن هناك إهتمام رسمي بالمؤسسة الناشئة من خلال دعم مشاريعها وتمكينها من الاستفادة من الآليات المرافقة خصوصا منها المتعلقة بالبحوث العلمية ذات الصلة بالابتكارات الناشئة وهذا من أجل الدمج بين هذه المؤسسات والدراسات الأكاديمية بغية تنمية الاقتصاد الوطني والمجتمع .

ويمكن حصرها في ما يلي :

- إعداد واقتراح عناصر السياسة والإستراتيجية لترقية وتطوير المؤسسات الناشئة وتنفيذها وضمان متابعتها.
- اقتراح الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالمؤسسات الناشئة.
- إعداد واقتراح تدابير دعم الابتكار والبحث والتطوير في ميدان المؤسسات الناشئة.
- المسافة في تعريف علامة " المؤسسة الناشئة".

-اقتراح كل إجراء أو تدبير يهدف إلى تحسين التنافسية للمؤسسات الناشئة ودعم تطورها وديمومتها.⁶

تشير كل هذه المقترحات إلى ضرورة هيكلة ووضع إطار تنظيمي يبين ويوضح المؤسسة الناشئة كجهاز فعال يستحق الدعم، باعتباره أداة فعالة في دعم المجال الاقتصادي، وتركز الحكومة الجزائرية إلى تذليل وتبسيط كل التدابير التي تجعل من المؤسسات الناشئة مشروعا مثمرا في التنمية.

شهدت المؤسسات الناشئة في الجزائر تطورا معتبرا في سنة 2023 يجعل منها قطاعا هاما، وهذا نظرا للعديد من الإجراءات المتبعة من طرف الجهات العليا والنصوص القانونية التي تم اعتمادها لدعم ومرافقة هذا الجهاز، مما أعطى تحفيزا كبيرا لدى أصحاب هذه المؤسسات وكذا حاضنات الأعمال، للانخراط في المسار التنموي من جهة وتطوير نشاطاتهم المبتكرة من جهة أخرى.

ثانيا: سياسات ترقية مجالي التعاون والتمويل للمؤسسة الناشئة.

وضع صانع السياسة العامة في الجزائر جملة من الإجراءات التي من دورها أن تحقق الفعالية وجودة أداء المؤسسات الناشئة وهذا انطلاقا من :

أ- ترقية المجال التعاوني بين المتدخلين الرسميين و المؤسسات الناشئة :

- تشجيع والسهرة على وضع منظومة مندمجة للمؤسسات الناشئة تتشكل من كافة الفاعلين أو المتدخلين بمختلف فئاتهم.

- ترقية دور حاضنات المؤسسات على مستوى هذه المنظومة المندمجة: الجامعات، الحاضنات المتخصصة، الوسطاء المساعدون أو المسهلون، مشاتل المؤسسات الناشئة، الشركات والمتعاملين العموميين، البنوك، مراكز البحث وفضاءات التدريب والعمل التعاوني.

- وضع إطار تنظيمي يحدد القانون الأساسي للمؤسسات الناشئة.

- تطوير تجربة نقاط الاتصال على مستوى 48 ولاية من أجل ضمان دور المسهل والوسيط بين المؤسسات الناشئة من جهة، والجماعات المحلية من جهة أخرى؛

- تشجيع المؤسسات الناشئة على التكتل في شكل جمعيات محلية أو وطنية وخلق شبكات تعاون قصد توحيد جهودها.⁷

توضح كل هذه التدابير أهمية تنمية المؤسسات من خلال تكريس مبدأي التعاون والتمويل، وهما شيان ضروريان لبروز المؤسسة الناشئة على المستوى المحلي، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بوجود إدارة محلية تفتح فضاء الحوار والمرافقة بينها وبين المؤسسة الناشئة في إطار تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي، ويبقى تجسيد هذا التوجه على عاتق المسؤول المحلي وتوفر مجالس محلية بلدية ولاتية متوفرة على كفاءات تحمل إرادة حقيقية للوصول الى تطبيق فعلي له.

ب- تفعيل مبدأ التمويل لفائدة المؤسسات الناشئة:

- تسهيل ولوج المؤسسات الناشئة للطلب العمومي عبر تكييف دفتر الشروط الذي يلزم بضرورة اللجوء إلى المناولة مع المؤسسات الناشئة.

- إعادة تفعيل أحكام المادة 87 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي، عبر إصدار قرار السيد وزير المالية، المبرمج في هذا الشأن بغرض دعم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة.

- اتخاذ تدابير تحفيزية (جبائية) من أجل حث المتعاملين العموميين والخواص على اللجوء إلى الحلول

المبتكرة التي تقدمها المؤسسات الناشئة.

- إعطاء الطابع الدائم لتعليمية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الموجهة للجماعات المحلية المتعلقة بتخصيص غلاف مالي بعنوان سنة 2020 يوجه لاقتناء حلول ذكية في مجال الخدمة العمومية.

- وضع آلية مركزية لمتابعة المشاريع المنجزة في إطار الشراكة بين الجماعات المحلية والمؤسسات الناشئة.

- حث الجماعات المحلية على توقيع اتفاقات خبرة مع المؤسسات الناشئة المبتكرة.⁸

وضع صانع القرار بالجزائر حزمة من الإجراءات لمرافقة المؤسسات الناشئة، كي تسهم هذه الأخيرة في تنمية الخدمة العمومية التي يتطلع لها المواطن المحلي، كما تشارك بدورها في دعم الاستثمارات المحلية من خلال الصفقات المبرمة معها لتوظيف الخبرات والأفكار القابلة للتطبيق في الواقع، لكن الشيء الذي لم يوضح من خلال هذه التدابير هو طبيعة الآليات التي تؤدي لتكريس مبدأ تمويل المؤسسات .

ثالثا: إجراءات تفعيل مجالي التكوين وتحسين الجودة للمؤسسة الناشئة .

إضافة لما سبق ذكره من إجراءات حول دعم أداء المؤسسات الناشئة أقر كذلك صانع القرار في هذا الإطار :

أ - تنمية برامج التكوين و التدريب المتخصص لفائدة المؤسسات الناشئة:

- برمجة إنشاء حاضنات مؤسسات على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وكذا على مستوى الجماعات المحلية لا سيما الولايات، قصد المساعدة على ظهور مؤسسات ناشئة متخصصة في مجال الخدمات العمومية ذات الأولوية (بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، الجباية المحلية، الميزانية المحلية، تسيير النفايات، الإنارة العمومية...).

- تنظيم دورات تكوين وتدريب لفائدة المؤسسات الناشئة وحواضن المؤسسات، حول مواضيع تتعلق بالمرافق العمومية الجوارية، ويجب أن تتم هاته الدورات التكوينية على مستوى الإدارات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري المكلفة بتسيير المرفق العمومي من أجل ضمان تطوير حلول مناسبة.⁹

حقيقة يعد التكوين مطلبا أساسيا لترقية أداء كوادرو وأصحاب المشاريع الناشئة، إذ لا بد من توفر دورات تدريبية وأيام تحسيسية لتوعيتهم بأهمية هذا المرفق جد هام، لكن يبقى تكريس هذه الغاية يحتاج إلى وجود إطار قانوني آخرى يوضح ويفسر كفاءات رسلطة أصحاب هذه المشاريع ومتطلبات إستفادتهم

من ندوات تحسين الأداء.

يسهم التكوين من دون شك في تقويم وإبراز المشاريع المبتكرة كمشاريع هادفة وبناءة جديدة بالاهتمام من قبل الجهات العليا، لكن الشيء المغيب هو عدم وضوح الجهات المشرفة على تكوين أصحاب المؤسسات الناشئة خصوصا على مستوى المحلي، وهنا يكمن دور الجامعة والمراكز البحثية ذات الاهتمام بالحاضنات والذين من دورهم أن يدفعوا نحو الرفع من كفاءة هذه المؤسسات عملا و تنظيميا.

ب - تطوير التعاون الدولي لتحسين جودة أداء المؤسسات الناشئة :

نبين من خلال هذا الفرع الإجراءات اللازمة بتطوير التعاون الدولي لتحسين جودة أداء هذه المؤسسات :

- تثمين والاستفادة من خبرات النخبة المهاجرة والجالية في الخارج في مجال مرافقة وتطوير المؤسسات الناشئة.

- إدراج محور المؤسسات الناشئة والابتكار من اتفاقيات وبروتوكولات التعاون الثنائي والمشارك (الاتحاد الأوروبي، اتحاد الإفريقي، اتحاد دول المغرب العربي).

- استحداث مسابقة سنوية تحت مسمى المؤسسة الناشئة للسنة موجهة للمؤسسات الناشئة الإفريقية بغرض تعزيز التبادل بين الدول الإفريقية و الترويج لصورة المؤسسات الناشئة الجزائرية.¹⁰

إن تحقيق مبدأ التعاون بين هذه المؤسسات والمؤسسات الناشئة الأخرى مرهون بالجهود والتسهيلات التي تقدمها الجماعات المحلية، من خلال تذليل العقبات وفتح فضاءات الاتصال وتبادل الخبرات معهم وهذا حسب طبيعة كل مؤسسة ومجال نشاطها، لكن الإشكال يكمن في عدم وجود آلية تكون واسطة بينهما، وهنا يكمن دور السلطات المركزية في تجسيد هذه الغاية.

جاءت المضامين الجديدة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر ضمن مخططات عمل الحكومة للسنوات الأخيرة بتوجهات حديثة لم تنطرق لها البرامج الحكومية السابقة أساسها تفعيل الابتكارات الناشئة وتوفير كل الإمكانيات والتسهيلات القانونية للإرتقاء بهذه المؤسسات لمصف الهياكل الكبرى الداعمة للتنمية، وقد إحتوى قانون المالية لسنة 2025 بعض التوجهات الجديدة، هذا ما سوف نشير له في الفرع الموالي.

رابعا: السياسات الجديدة بقانون المالية 2025 لتنمية المؤسسات الناشئة .

بداية نعرض على أهم المتطلبات الجديدة بالرفع من أداء المؤسسات الناشئة :

أ-متطلبات ترقية المؤسسات الناشئة:

ويمكن حصرها في ما يلي:

- يجب توفير مناخ صحي وسليم لنمو وتطور المؤسسات الناشئة بدا من مرحلة ما قبل التأسيس إلى مرحلة الاستغلال والتوسع .

- أن تكون المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- خلق بيئة اقتصادية التي تشجع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المؤسسات.¹¹

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الجماعات المحلية هي الفاعل الوحيد الداعم والمرافق لهذه المؤسسات، بل لابد من دعم المجتمع المدني كذلك لهذه التوجهات في إطار العمل التعاوني بينه وبين الحكومة بما يسهم في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الناشئة هي محدودية العنصر البشري الداعم لنشاطها، إذ يكون هذا المشكل في الكثير من الأحيان سببا في إفلاس هذه المؤسسات وهنا يكمن دور الدولة وهذا من خلال سياساتها العامة الداعمة لهذه الكيانات الفتية.

ب-المضامين الجديدة لدعم المؤسسات الناشئة بقانون المالية 2025:

جاءت هذه التعديلات ضمن المواد: 10- 39- 41- و 42¹² و التي تهدف إلى تعزيز البحث والتطوير، ودعم الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال، وتحسين بيئة الأعمال في الجزائر

-المادة 10: دعم البحث والتطوير والابتكار المفتوح:

تقدم المادة 10 حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في أنشطة البحث والتطوير أو تشارك في برامج الابتكار المفتوح بالتعاون مع الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال. تشمل الحوافز خصماً يصل إلى 30% من الأرباح القابلة للضريبة، بعد أقصى 200 مليون دينار جزائري سنوياً. تهدف هذه الخطوة إلى تشجيع الشركات على ترقية البحث في المؤسسة أو تبني حلول مبتكرة تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

-المادة 39: إعفاءات ضريبية لدعم الشركات الناشئة:

تمنح المادة 39 إعفاءات من رسوم التحويل للشركات الحاصلة على علامة "شركة ناشئة" أو "حاضنة أعمال" عند شراء أصول أو عقارات مخصصة للأنشطة الصناعية. يعكس هذا الإجراء التزام الدولة بتشجيع المقاولاتية وتوفير بيئة داعمة للابتكار .

-المادة 41: إعفاءات ضريبية لتأسيس الشركات لفائدة أصحاب المشاريع المبتكرة:

وفقاً للمادة 41، تم إعفاء جميع العقود من رسوم التسجيل والمتعلقة بتأسيس الشركات التي ينشئها الحاصلين على علامة "مشروع مبتكر". يهدف هذا الإجراء إلى تشجيع تأسيس الشركات وتعزيز الابتكار والمقاولاتية .
-المادة 142: دعم الحاضنات بتحفيزات ضريبية:

تضمنت التعديلات الجديدة تمديد إعفاء الشركات الحاصلة على علامة "حاضنة أعمال" من ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) أو ضريبة أرباح الشركات (IBS) من سنتين (2) إلى أربع سنوات (4) ابتداءً من تاريخ الحصول على العلامة .وعلى العموم تهدف هذه الإجراءات إلى ترقية حاضنات الأعمال كحلقة محورية في النظام البيئي للابتكار والشركات الناشئة.

وعموماً تأتي هذه التعديلات في سياق رؤية الجزائر لتعزيز اقتصاد المعرفة ودعم التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام. ومن المتوقع أن تسهم هذه التدابير في تعزيز بيئة تشجع الابتكار، وتجذب الاستثمارات، مما يعزز من مكانة الجزائر كمركز ريادي للأعمال والابتكار في المنطقة.

ج - آفاق ترقية المؤسسات الناشئة:

ونوجزها في ما يلي :

- تساهم المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية وتدعم مختلف البرامج ذات الصلة بالجانب الاجتماعي.
- تحديد اطار تشريعي وتنظيمي محفز لقطاع المؤسسات الناشئة.
- تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في تنمية من خلال الحث على انشاء مؤسسات صغيرة في كل مناطق الوطن.¹³

تعد المؤسسات الناشئة أحد أهم المواضيع التي تضعها الجزائر مؤخرًا على لائحة برامجها محلياً ووطنياً، إلا أن بات من الضروري وضع منظومة إدارية و تشريعية لإستغلال وتنمية هذا الكيان جد هام والاستفادة منه على جميع المستويات.

إن الشيء الملاحظ من خلال قانون المالية لسنة 2025 أنه بين اهتمام السلطة بالمؤسسات الناشئة باعتبارها أحد محاور ودعامات التنمية، إلا أن الإشكال البارز في هذا الجانب أن موضوع المؤسسات الناشئة لاتزال تنقصه العديد من الأطر القانونية والإدارية (مراسيم، تعليمات) التي من دورها أن توضح معالم وأركان وكل الجوانب المتعلقة بتنمية المؤسسات الناشئة.

الخاتمة

إن الحاجة لتنمية اقتصاد الجزائر من خلال الإسهام في ترقية المؤسسات الناشئة صار مطلباً أساسياً لصانع السياسة العامة وللأكاديمي على حد سواء، حيث أصبح هناك اهتمام متزايد بضرورة

مراقبة ودعم هذه المؤسسات على كافة الأصعدة.

ويعد تطوير المشاريع الناشئة من أهداف الكبرى للدولة في الجزائر، وهذا حسب ما جاءت به عديد النصوص القانونية مؤخرًا.

إنطلاقاً من هذا يمكن القول أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الجماعات المحلية بدرجة أولى هي الفاعل الوحيد الداعم للمؤسسات الناشئة، بل هناك فواعل أخرى يمكن أن يعول عليها للمشاركة في الإرتقاء بهذه الكيانات المهمة في تفعيل التنمية الاقتصادية ونذكر مكنها المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وعلى هذا الأساس نستخلص مجموعة من النتائج كالتالي :

- أن هناك توجه رسمي واهتمام حكومي بتنمية المؤسسات الناشئة من خلال مراقبتها .
- وجود إهتمام رسمي بدعم المؤسسات الناشئة كونها أداة مهمة في الدفع بالاقتصاد الوطني.
- يقر صانع القرار في الجزائر بمحورية المشاريع الناشئة كداعمة أساسية في تحقيق التنمية المحلية .
- غياب نصوص قانونية واضحة لكيفيات مراقبة المؤسسات الناشئة في نشاطها الداعم للتنمية الاقتصادية.....

- هناك ضبابية في تحديد الإطار القانوني للمؤسسة التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة .
- عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم تبين قنوات التعاون والتنسيق بين الجماعات المحلية والمؤسسة الناشئة.
- بات من الضروري على السلطات المركزية المزيد من التوضيحات القانونية والإدارية والإجرائية بخصوص عملية دعم ومراقبة المؤسسات الناشئة.

وكتوصيات بخصوص هذا الموضوع ،نبينها كالتالي:

- إنشاء آليات عملية لمتابعة مدى تجسيد التدابير والإجراءات المعمول بها بخصوص التعاون بين الجماعات المحلية والمؤسسات الناشئة.
- ضرورة إبراز المؤسسة الناشئة كطرف مساهم في تحقيق التنمية الشاملة المرتكزة على تفعيل الدور الاجتماعي للدولة.

- تأسيس قاعدة معطيات وأرضية رقمية تبين برامج الشراكة والمراقبة بين أصحاب المؤسسات الناشئة و الجهات الرسمية ذات الصلة بنشاط المؤسسات الناشئة.

- إدراج مواضيع تنمية المؤسسات الناشئة ضمن الدراسات والبرامج العلمية بالمعاهد والجامعات وإشراك هذه الأخيرة في صياغة أفكار تزيد من تحسين هذه المؤسسات .

المراجع:

- 1 - تريفور ل.يانج، الإدارة الناجحة للمشروعات - صنع النجاح، ترجمة: هبة عجيبة، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014، ص88.
- 2 - شريفة بوالشعور، "دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة-startup- دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، 2018، العدد 02، ص420.
- 3 - المرجع نفسه، ص421.
- 4 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التعليمية رقم : 27 المؤرخة في 2020/09/22، المتعلقة بدعم المؤسسات الناشئة في مجال المرفق العمومي المحلي، ص01.
- 5 - عبد الحميد لمين، سامية حساين، "تدابير دعم المؤسسات الناشئة و الابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20"، مجلة البحوث والعقود وقانون الأعمال، جامعة قسنطينة، العدد 02، ديسمبر 2020، ص22.
- 6 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 20-2020، المؤرخ في: 25 فيفري سنة 2020، المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية، العدد 12، المادة 03.
- 7 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التوصيات المنبثقة عن الندوة الدولية، الندوة الدولية دعم المؤسسات الناشئة في مجال المرفق العمومي، بتاريخ 16 نوفمبر 2019، متاح على الرابط: <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar>
- 8 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التوصيات المنبثقة عن الندوة الدولية ، المرجع السابق، ص02.
- 9 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.
- 10 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.
- 11 - مصطفى بورنان، علي صولي، "الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لانجاح المؤسسات الناشئة)"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد 01، ماي 2020، ص145.
- 12 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 24-08 المؤرخ في 24 نوفمبر 2024، المتضمن قانون المالية لسنة 2025، الجريدة الرسمية ، العدد 84، المواد: 41، 39، 10 و 42.
- 13 - علي بختي، سليمة بوعوينة، "المؤسسات الناشئة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - واقع وتحديات"، المجلة العربية للابحاث والدراسات في العلوم الانسانية، جامعة الجلفة، العدد 04، أكتوبر 2020، ص547.